الأمم المتحدة

A/69/905–S/2015/346

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 May 2015

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البندان ٦٨ (ج) و ١٠٧ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وردا على المزاعم الباطلة الواردة في الرسالتين الموجهتين من الممثل الدائم للنظام الأردني إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، والصادرتين في الوثيقتين A/69/873-S/2015/254 و A/69/887-S/2015/281، نبين لكم ما يلي:

إن الأزمة السورية هي نتيجة للأعمال الإرهابية والإجرامية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة، المدعومة خارجيا، بحق الشعب السوري بجميع مكوناته، وإن استمرارها وتفاقم آثارها السلبية ما كان ليتم لولا الدعم الذي يوفره لها البعض، بما في ذلك النظام الأردني، وذلك في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وللقوانين الدولية ولقرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب.

لقد أفضى دعم النظام الأردني العلني والممنهج للجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها ”جبهة النصرة“ وأخواتها، بالسلاح والعتاد والبشر، إلى تفاقم معاناة المواطنين السوريين نتيجة الجرائم الإرهابية التي ترتكبها هذه الجماعات، من قتل للمدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، وتدمير للبنى التحتية والخدمية، وسرقة ونهب للمواقع التراثية وللممتلكات العامة والخاصة، وإرهاب واضطهاد لسكان المناطق التي تقتحمها هذه الجماعات، وتمثل هذا الدعم

220515 210515 15-07851 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفاضح بسماح النظام الأردني لهذه الجماعات الإرهابية بالسيطرة على منافذ حدودية. وقد كان آخر أشكال هذا الدعم تسهيل تسلل آلاف من إرهابيي ''جبهة النصرة''، المدرجة كتنظيم إرهابي على قوائم مجلس الأمن، من الأردن باتجاه مدينة بصرى الشام في محافظة درعا. لقد تعدى تواطؤ هذه الجماعات مع النظام الأردني استهدافه للشعب السوري ليطال أفراد الأمم المتحدة نفسها، وذلك عندما قامت عناصر من ''جبهة النصرة'' الإرهابية قبل عام مضى، وبحماية من النظام الأردني، باختطاف حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، والذين لم يُطلق سراحهم إلا بعد دفع مبالغ طائلة من قبل النظام القطري للعصابات الإرهابية.

إن ادعاء النظام الأردني بدعم إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية والعمل على رفع المعاناة الإنسانية عن المواطنين السوريين لا يستقيم مع أفعاله المتمثلة بتقديم الدعم اللوجستي للجماعات الإرهابية المسلحة، بما فيها جبهة النصرة المدرجة على قوائم الكيانات الإرهابية، ولا يستقيم مع ما أعلنه المسؤولون الأردنيون عن البدء بتدريب ما أسموه عناصر من العشائر السورية. فلو كان النظام الأردني حريصا فعلا على استقرار سورية وحياة مواطنيها واجتثاث آفة الإرهاب، لما قام بإنشاء معسكرات لتدريب الإرهابيين على أراضيه، أو بتأسيس غرف عمليات لوجستية لدعم هذه الجماعات الإرهابية وتوجيهها، أو سهّل تسلل آلاف الإرهابيين، وبشكل يومي، عبر حدوده إلى سورية. وينبغي للنظام الأردني أن يأخذ العبر من الوقائع والتجارب السابقة، وأن يدرك أن التهديد الناجم عن تفاقم آفة الإرهاب سيتعدى حدود سورية ليصل إلى كل دول المنطقة والعالم، بدءا من بلده الحاضنة للإرهاب والداعمة والمدربة للإرهابيين.

وتطالب حكومة الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن التعامل بحزم لوقف ممارسات النظام الأردني، العضو غير الدائم في مجلس الأمن، تلك الممارسات التي تتناقض وواجبات عضويته في المجلس، وتهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم بأسره، بالإضافة إلى إلزامه باحترام قرارات مجلس الأمن، وخاصة قراراته ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بندي جدول الأعمال ٦٨ (ج) و ١٠٧، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري
السفير
الممثل الدائم